

جمعية الامل العراقية

نتائج الاستطلاع الميداني

لأحتياجات وآراء الفقراء في العراق

ايلول 2008

بإشرافه الباحث

خالد حنتوش ساجت

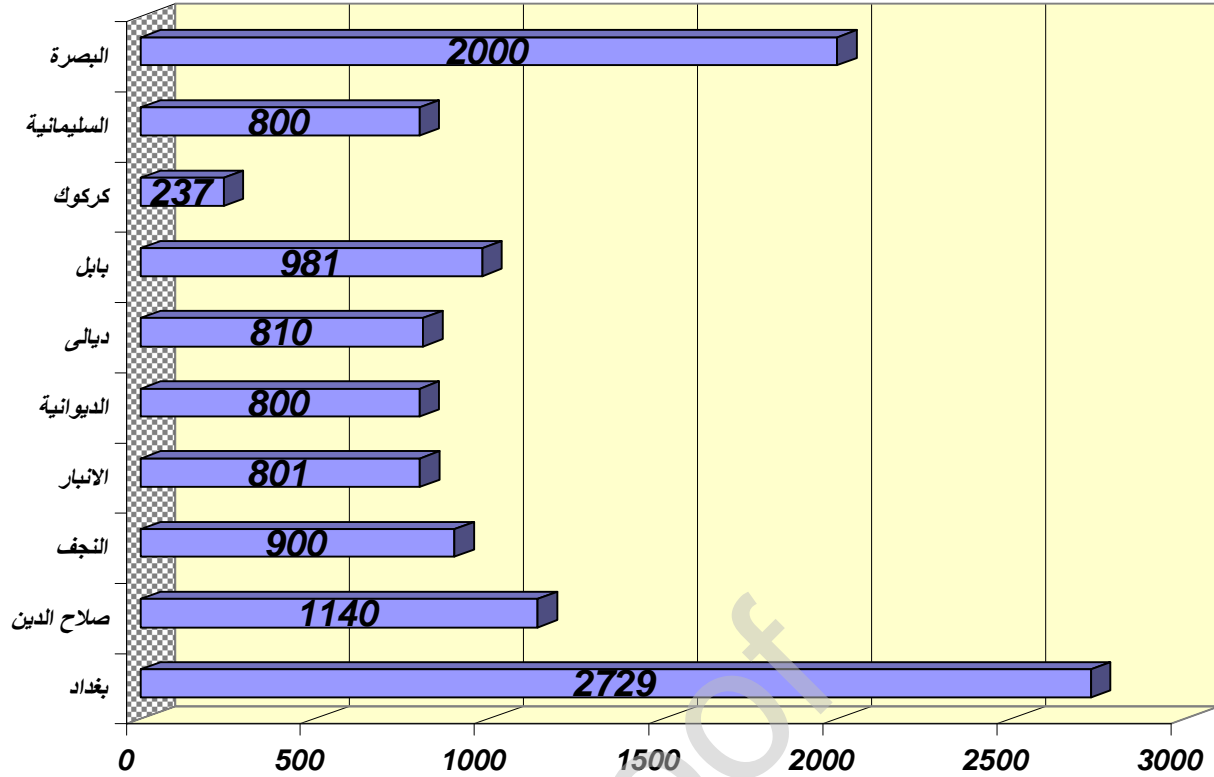
رئيس وحدة البحوث و استطلاعات الرأي في كلية الاداب
جامعة بغداد

منهج وعينة البحث:

بالترافق مع تقديم الوجبات الغذائية (إفطار رمضان) ، قمنا بتوزيع إستمارة الإستطلاع على الأسر المستفيدة من الإفطار ، حيث طلبنا من رب الأسرة الإجابة على أسئلة الإستطلاع وإعادتها إلينا. وقد بلغ مجموع الأسر ما يزيد عن (26000) أسرة, تم إعادة حوالي (20000) إستمارة إلينا. وبعد الإطلاع على الإستمارات والتأكد من دقة وإكتمال الإجابات تم إهمال الكثير من الإستمارات, وتبقى لدينا (11198) إستمارة. نستطيع أن نقول عنها بأن فيها مصداقية عالية في الإجابات على الأسئلة. لذا تم إعتداد هذا العدد من الإستمارات وهو يمثل حجم عينة الدراسة أي (11198) أسرة، موزعين على (10) محافظات ، شملت شمال ووسط وجنوب العراق ، وحسب الكثافة السكانية لكل محافظة , علماً أن عينتنا كانت عشوائية طبقية شملت الفئات الفقيرة من المحافظات ، التي تم توزيع الإفطار فيها .

إعتمدنا في إستطلاعنا هذا منهج المسح الإجتماعي بطريقة العينة، فالأسرة كأصغر مفردة نتعامل معها في المحافظات العشرة المدروسة، فكان لدينا (11198) أسرة تمثل عينة مسحنا الإستطلاعي هذا .

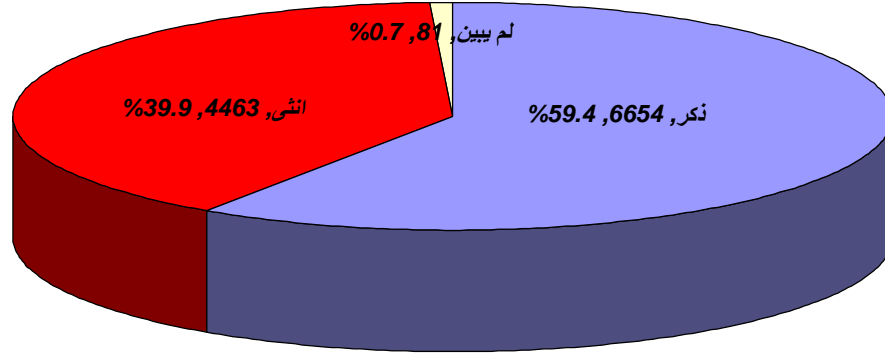
جدول وشكل (1) يبين التوزيع الجغرافي لأفراد عينة البحث



النسبة	العدد	المحافظة
24.4	2729	بغداد
10.2	1140	صلاح الدين
8	900	النجف
7.1	801	الأنبار
7.1	800	الديوانية
7.2	810	ديالى
8.8	981	بابل
2.1	237	كركوك
7.1	800	السليمانية
17.9	2000	البصرة
%100	11198	المجموع

نلاحظ أن أفراد العينة موزعين على عشر محافظات ، بلغت أكبر نسبة في محافظة بغداد (% 24.4) ، ثم جاءت البصرة ونسبة (% 17.9) ، ثم محافظة صلاح الدين ونسبة (% 10.2) ، وهكذا بقية المحافظات . وقد تمت مراعاة الكثافة السكانية لكل محافظة ، مع مراعاة عدد الفقراء في المحافظة.

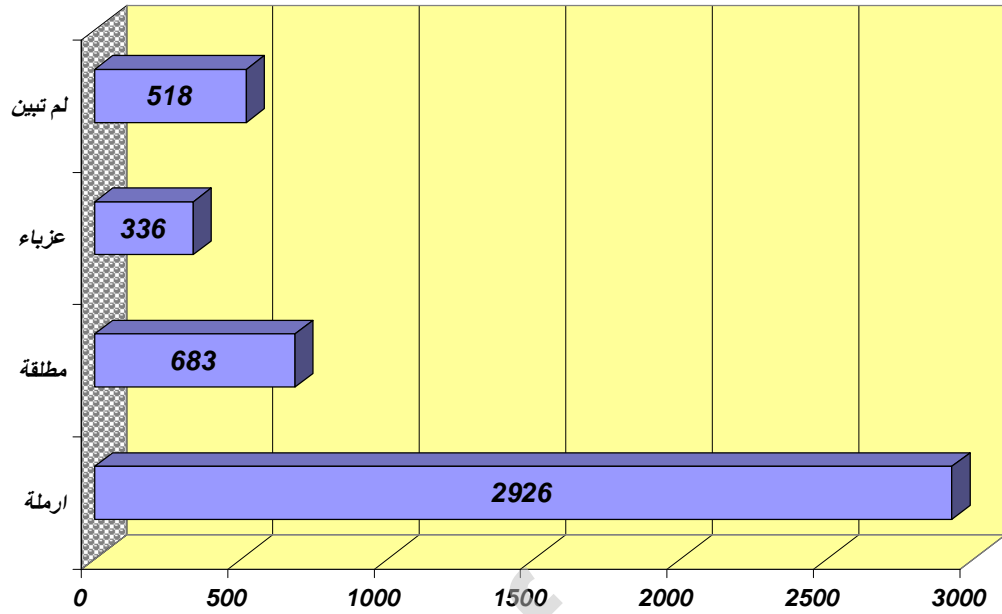
جدول وشكل (2) يبين النوع الاجتماعي لرب الأسرة



النوع الاجتماعي	العدد	%
ذكر	6654	59.4
انثى	4463	39.9
لم يبين	81	0.7
المجموع	11198	100%

نلاحظ في الجدول أعلاه أن توزيع أفراد عينة البحث (أرباب الأسر) موزعين حسب النوع الاجتماعي إلى (59.4%) ذكور و(39.9%) إناث ، في حين لم يبين (0.7%) منهم نوعهم الاجتماعي ، وهذه النسب بحاجة إلى وقفة إذا ما عرفنا أن الأسرة العربية والأسرة الشرقية بصورة عامة يرأسها الذكر ، وينوب عنه في حال الوفاة الأنثى ، وخاصة الزوجة. وإذا ما تمعنا في الأرقام فإن نسبة (39.9%) تعتبر نسبة كبيرة نسبياً لعدد الأسر التي ترأسها أنثى . وإذا ما حاولنا البحث عن جذور ذلك ، سنكتشف ما خلفته الحروب والعنف الذي مر به العراق خلال العقود الثلاث الماضية ، مما نتج عنه عدد كبير من الأرمال والأيتام ، ويقع الكثير منهم تحت خط الفقر ، وهم بحاجة إلى الرعاية والعتاة علماً أن هذه النسبة الكبيرة بحاجة إلى وقفة ودراسة معمقة، لكي يتم معالجتها بموضوعية وتروي ، والباحث يؤكد هنا على عشوائية العينة وما نتج عنها من أرقام يمكن أن تعطينا مؤشراً دقيقاً، وهي إحدى المخرجات التي تدل على اوضاع غير جيدة على أرض الواقع بحاجة للبحث والدراسة.

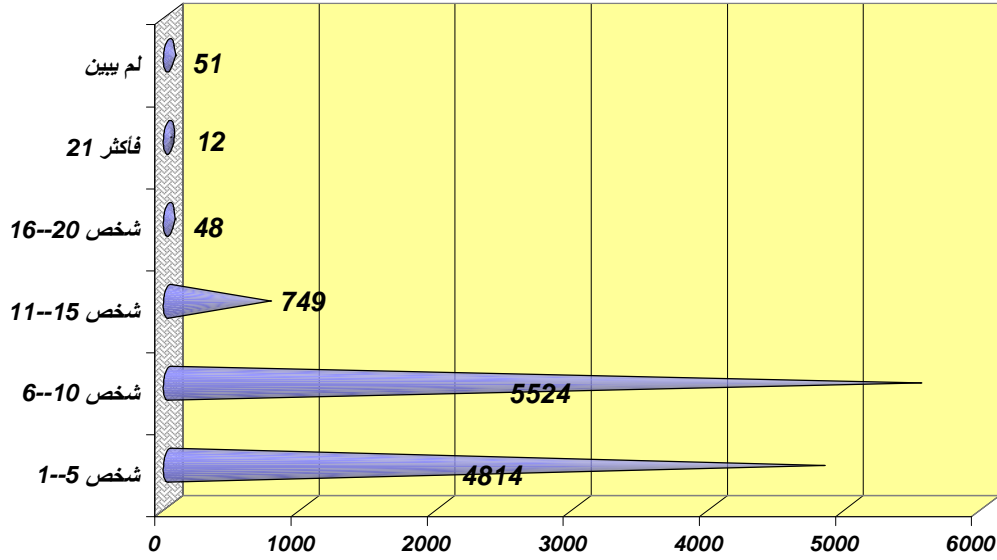
جدول وشكل (3) يبين الحالة الاجتماعية لربة الأسرة (الانثى فقط)



الحالة الاجتماعية للمرأة	العدد	%
أرملة	2926	65.6
مطلقة	683	15.3
عزباء	336	7.5
لم تبين	518	11.6
المجموع	4463	100%

الجدول أعلاه هو مكمل للجدول الذي سبقه، إذ قمنا بفرز بيانات النساء اللواتي يرأسن أسر ، وقمنا بالسؤال عن حالتهم الإجتماعية، فكانت نسبة الأرمال بينهم هي الأعلى (65.6 %) ، وهذا ما يؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً ، ثم نسبة المطلقات (15.3%) ، وهو أيضاً مؤشر له دلالات كثيرة وبحاجه إلى وقفة، ثم جاءت العزباوات (7.5 %)، وهذا مؤشر آخر على خطورة الموقف في العراق، فالعنف والحروب تستهدف الرجال ، وخاصة الشباب منهم، فتفقد الكثير من الإناث الفرصة في الزواج. وهناك دراسات إجتماعية كثيرة حول هذا الموضوع تؤكد تفشي العنوسة بصورة واضحة للعيان في العراق.

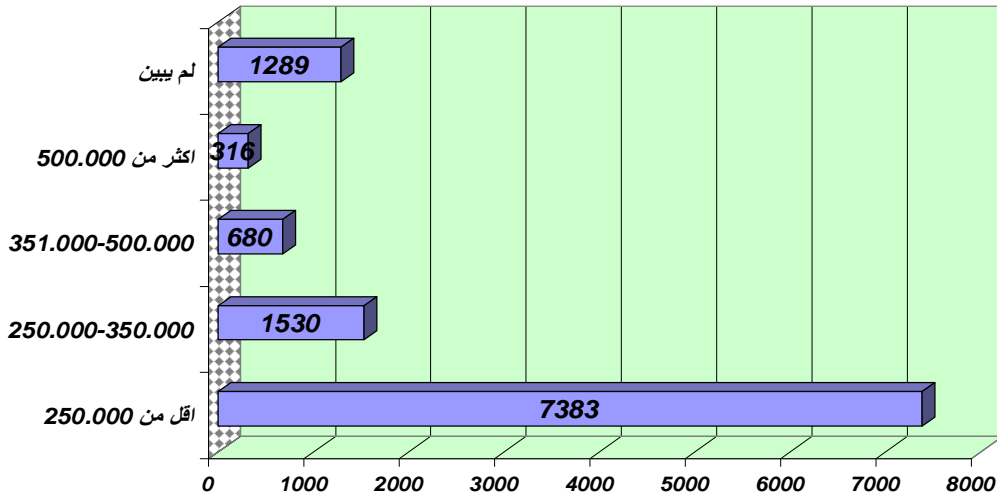
جدول وشكل (4) يبين عدد أفراد الأسرة



%	العدد	عدد أفراد الأسرة
43	4814	شخص 1--5
49.3	5524	شخص 6--10
6.7	749	شخص 11--15
0.4	48	شخص 16--20
0.1	12	فأكثر 21
0.5	51	لم يبين
100%	11198	المجموع

تعتبر العائلة العراقية من العوائل الكبيرة، حالها حال الكثير من الأسر العربية. كانت الفئة (10 - 6) هي الأكبر بالنسبة لأفراد عينة البحث، أي انها الفئة المنوالية ، وبلغت نسبتها (% 49.3). ثم جاءت الفئة (1 - 5) أفراد بالمرتبة الثانية وبنسبة (% 43). وهنا نؤكد على قضيتين الأولى أن هذه الأسر هي أسر فقيرة، ومن الطبيعي أن يكثر فيها الإيجاب، والثاني هو دعوة للحكومة لعمل برنامج وطني لتنظيم وضبط حجم الأسرة ، فالزيادة الكبيرة الحاصلة في حجم السكان في العراق لا تتناسب مع الإقتصاد الريعي للعراق . ولاحظنا أن الحكومة لم تضع هذا البرنامج ضمن برامجها، الذي قد يكون له دور في الإقتصاد ، والشيء الوحيد الذي لاحظناه أنه عند تغيير سلم رواتب الموظفين فإن الحكومة تدعم أسرة الموظف ب(10000) دينار عراقي ، وهو ما يعادل (8.5) دولار لكل طفل ، وإلى أربعة أطفال فقط ، وتعتبر هذه الإشارة الوحيدة لضبط او تنظيم حجم الأسرة في العراق.

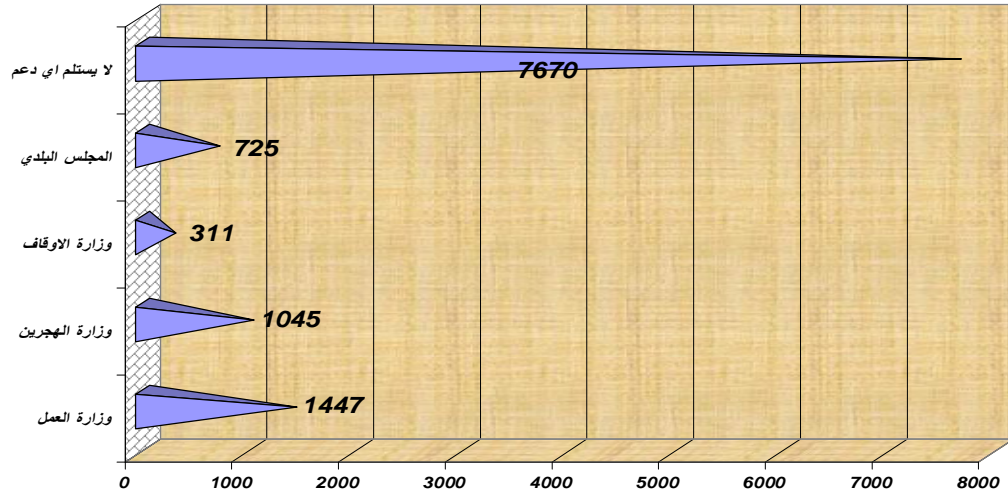
جدول وشكل (5) يبين فئات الدخل الشهري للأسرة



%	العدد	الدخل الشهري بالدينار
65.9	7383	أقل من 250.000
13.7	1530	250.000-350.000
6.1	680	351.000-500.000
2.8	316	أكثر من 500.000
11.5	1289	لم يبين
100%	11198	المجموع

ولكي تتضح صورة ما تطرقنا إليه في الجدول السابق ، نلاحظ في هذا الجدول أن الأسر التي تحصل على دخل دون (250000) دينار عراقي ، أي ما يعادل (210) دولار امريكي ، كانت نسبتها (65.9%) ، أي الاكثرية، وهي الفئة المنوالية. وإذا ما تقصينا هذه الأرقام ، وذلك بقسمة حجم الدخل بالدولار على عدد أفراد الأسرة العراقية، يتضح أن حصة الفرد الواحد في السنة (420) دولار امريكي ، أي ما يعادل (1.1) دولاراً في اليوم الواحد، في حين أن خط الفقر العالمي هو (500) دولاراً سنوياً ، أي أن جميع هؤلاء (65.9 %) هم من الفقراء عالمياً. كما نلاحظ من الجدولين السابقين أن نسبة الفقراء ذوي العدد الكبير من الأفراد هي السمة الغالبة على عدد أفراد عينة البحث ، وقد يبرر هذا كون أن الفئات المستهدفة هم من الفقراء أصلاً في هذه الدراسة، التي تكشف لنا حجم الفقر الذي وصل إليه المجتمع العراقي ، وهذا ما سنلاحظه في جداولنا اللاحقة، ولا سيما ما يخص إحتياجاتهم الأساسية ، وستكشف لنا عمق الحرمان من أبسط الحاجات المتوفرة للكثير من المجتمعات الاخرى ، التي يفتقدها المواطن العراقي.

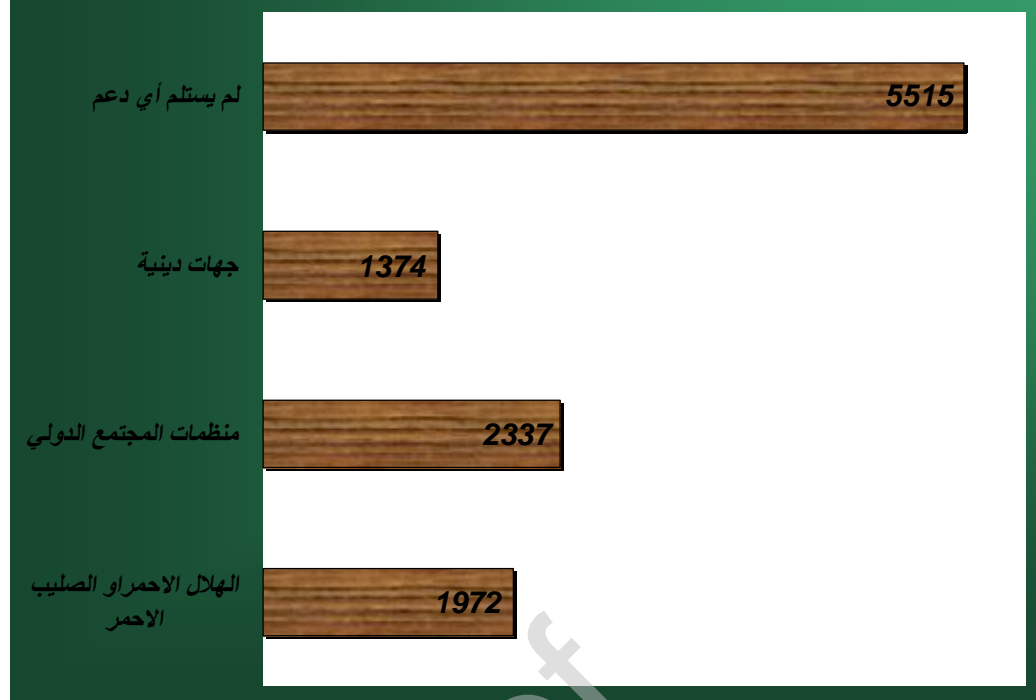
جدول وشكل (6) يبين مدى استلام الأسرة للمساعدات او المنح من الجهات الرسمية



الجهات الداعمة	العدد	%
وزارة العمل	1447	12.9
وزارة الهجرة والمهجرين	1045	9.3
وزارة الأوقاف	311	2.8
المجلس البلدي	725	6.5
لا يستلم اي دعم	7670	68.5
المجموع	11198	100%

لأن الأسر المدروسة هي من الأسر الفقيرة اصلاً ، فإنها دائماً بحاجة إلى الدعم والمساعدة من الجهات الرسمية وغير الرسمية، وقد توجهنا بالسؤال لهذه الأسر عن مدى إستلام الأسر للمساعدات ، أو المنح من الجهات الرسمية أو لا ، وتبين أن الأكثرية لا تستلم أي مساعدات أو منح من الجهات الرسمية (الحكومة) وبنسبة (% 68.5). وهذا مؤشر خطير ، فوزارة العمل والشؤون الإجتماعية هي الجهة المسؤولة عن مساعدة الفقراء في العراق لم تساعد سوى (% 12.9) منهم . ووزارة الهجرة والمهجرين المسؤولة عن مساعدة النازحين داخل العراق ، لم تساعد سوى (% 9.3) منهم ، وخاصة إذا ما عرفنا ان (6781) من أفراد العينة هم من المهجرين داخل العراق (النازحين بسبب العنف الطائفي) ، وهم يمثلون أكثر من نصف العينة، ويعانون ظروفاً غاية في السوء. أما وزارة الأوقاف فلم تساعد سوى (% 2.8) منهم ، والمجالس البلدية (الحكومات المحلية) لم تساعد سوى (% 6.5) منهم. وكما أشرنا سابقاً فإن النسبة الغالبة لم تستلم أي مساعدات من الحكومة، وهو مؤشر غاية في الخطورة ينعكس سلباً على آراء ومشاعر هؤلاء تجاه العمل الحكومي ، وهذا ما سنلاحظه في الأسئلة الخاصة بالانتخابات ، وإتجاهاتهم نحو القوائم المرشحة لمجالس المحافظات.

جدول وشكل (7) يبين مدى استلام الأسرة للمساعدات او المنح من الجهات غير الرسمية

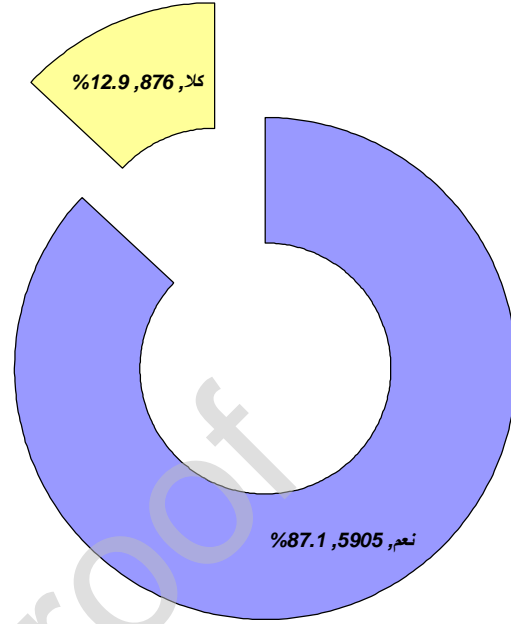


الجهات الداعمة	العدد	%
الهلال الأحمر او الصليب الأحمر	1972	17.6
منظمات المجتمع الدولي	2337	20.9
جهات دينية	1374	12.3
لم يستلم أي دعم	5515	49.2
المجموع	11198	100%

لم يكن حال المؤسسات غير الرسمية بأحسن من الرسمية، رغم ملاحظتنا إلى الفرق البسيط بين النسب التي لم تستلم مساعدات ، حيث بلغت هنا مقاربة للنصف (49.2%) من حجم العينة. وكانت الحصة الأكبر للمساعدات من هذه الجهات لمنظمات المجتمع المدني وبنسبة (20.9 %). وهذه النسبة تقارب نسبة وزارتي العمل والهجرة مجتمعتين ، الأمر الذي يؤيد فاعلية منظمات المجتمع المدني ودورها في مساعدة الفقراء ، وإن كان الطموح أكبر من هذا بكثير ، جاء بعدها الهلال الأحمر بنسبة (17.6 %) منهم، ثم الجهات الدينية (12.3 %).

وبنظرة سريعة على الجدولين السابقين نجد أن الجهات غير الرسمية أحسن حالاً من الجهات الرسمية في مساعدة ومساندة هؤلاء الفقراء ، وإن كان حال كليهما ليس بمستوى طموح هؤلاء الفقراء .

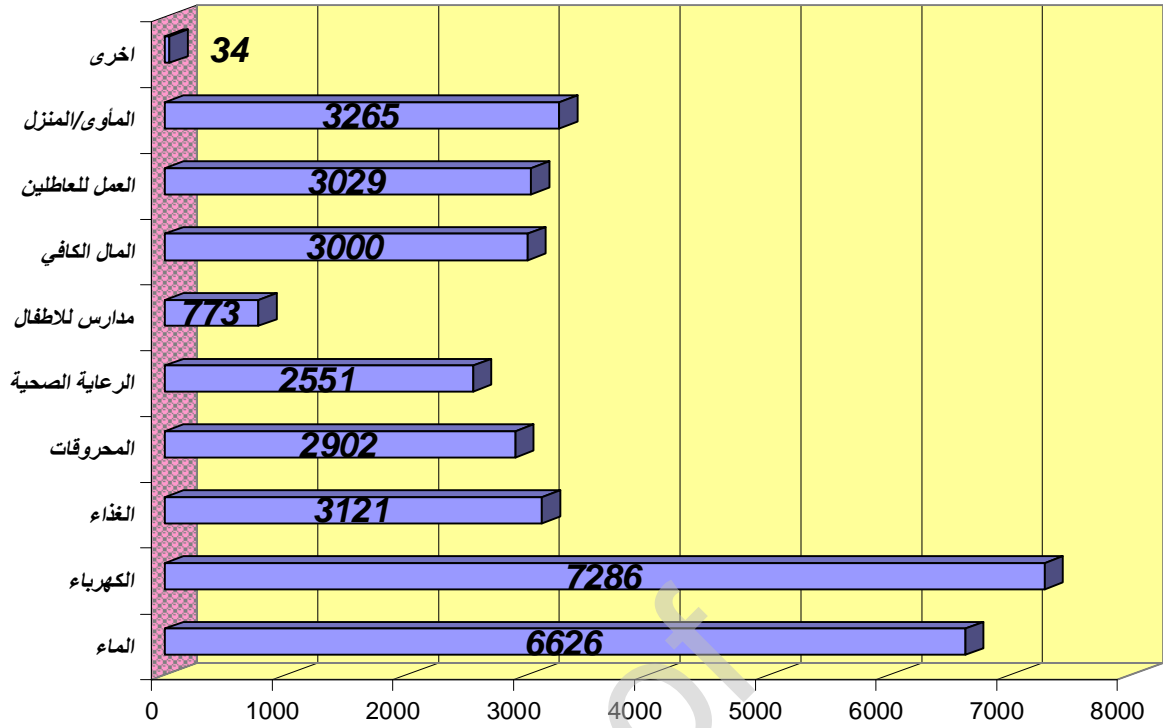
جدول (8) يبين مدى رغبة المهجرين بالعودة لمناطق سكنهم في حال تحسن الوضع الأمني



العدد	%	الرغبة بالعودة للمهجرين
5905	87.1	نعم
876	12.9	كلا
6781	100%	المجموع

شكل المهجرون نسبة (60,5%) من أفراد عينة الإستطلاع ، وذلك لحاجتهم وفقدهم الشديد ، كما تبين الكثير من الدراسات. وقد توجهنا لهم بالسؤال حول رغبتهم بالعودة إلى منازلهم الأصلية في حال تحسن الوضع الأمني ، ووافقت نسبة (87,1%) منهم على العودة إذا تحسنت الحالة الأمنية، وهذا مؤشر مهم للحكومة، ودعوة لها للعمل بشكل أكبر على تحسين الوضع الأمني ، في حين رفضت نسبة (12,9%) منهم العودة حتى لو تحسنت الأوضاع الأمنية ، مما يؤثر على الخوف من عودة العنف الطائفي والتهجير بسبب هشاشة الوضع الأمني في بعض المناطق ، كما تؤكد الكثير من التقارير الأمنية.

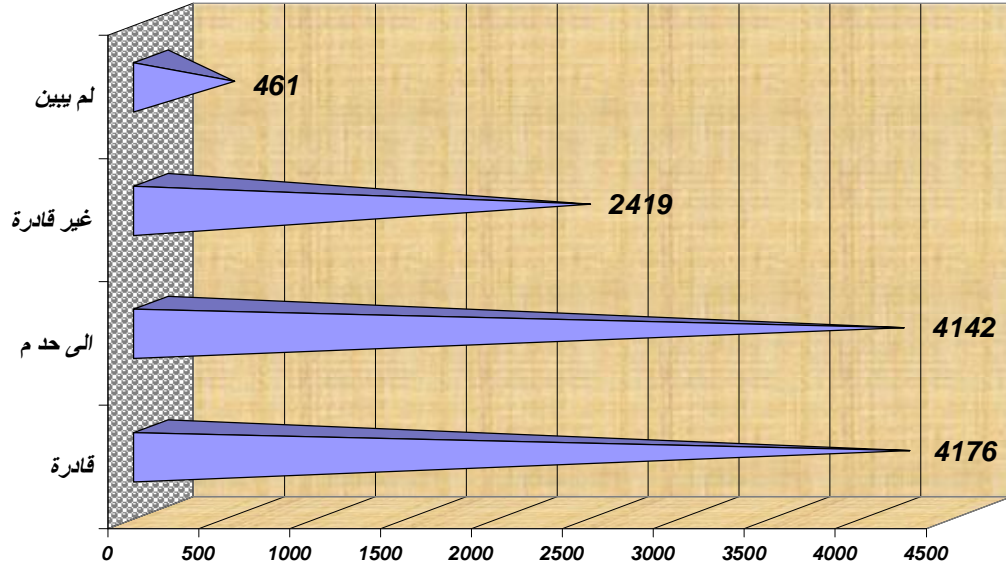
جدول وشكل (9) يبين الاحتياجات الملحة بالنسبة للأسرة



النسبة	العدد	الاحتياجات الأساسية للعائلة
22.3	7286	الكهرباء
20.3	6626	الماء
10.1	3256	المأوى /المنزل
9.6	3121	الغذاء
9.3	3029	العمل للعاطلين
9.2	3000	المال الكافي
8.9	2902	المحروقات
7.8	2551	الرعاية الصحية
2.4	773	مدارس للأطفال
0.1	34	أخرى
100%	32578	المجموع

طلبنا من المبحوثين ان يختاروا أهم ثلاث حاجات بالنسبة لهم من مجموع (10) حاجات ، فكانت النتائج كما في الجدول أعلاه، حيث نلاحظ ان الكهرباء احتلت المرتبة الأولى في سلم احتياجات الفقراء وبلغت نسبتها (22,3%)، جاء بعدها الماء (20,3%)، ثم المأوى والمنزل (10,1)، وهذه هي أهم ثلاثة احتياجات للمبحوثين . وإذا ما نظرنا إلى هذه الثلاثية البسيطة التي تـؤرق الفقراء في العراق ، فإنها تجعلنا نتساءل : هل يوجد في العالم بلد فيه مثل ثروات العراق ولازال فقراءه يعانون من هذا الثلاث (كهرباء- ماء - منزل)؟ وإذا ما أعدنا تركيب هذه الثلاثية فأننا سنجدهم (بلا منازل وبلا ماء وبلا كهرباء)، أي ان الأمان والماء والطاقة ثلاثية المواطن العراقي التي أوجدتها ظروفه الحالية التي يمر بها، مما يجعلنا نتساءل : مالذي تم فعله خلال الخمس سنوات ونصف الماضية؟ جاء بعد هذه الأحتياجات الثلاثة ، ثلاثية اخرى تمثلت بالغذاء (9,3%) والعمل (9,3%) والمال (9,2%)، وهذه الثلاثية لا تقل أهمية عن سابقتها. وإذا أعدنا تركيبها تصبح (العمل يوفر لنا المال والمال يوفر لنا الغذاء). إذا كان المواطن الفقير بلا عمل فهو بلا مال ، وبالتالي بلا غذاء. هذه هي الثلاثية الثانية . أما الثلاثية الثالثة فهي المحروقات (8,9%) والرعاية الصحية (7,8%) ومدارس الأطفال (2,4%). هذه الثلاثية سنسميها ثلاثية الخدمات، لتتكامل الثلاثيات الثلاثة (الأمان والعمل والخدمات)، وفي النهاية سنسميها ثلاثيات المعاناة العراقية.

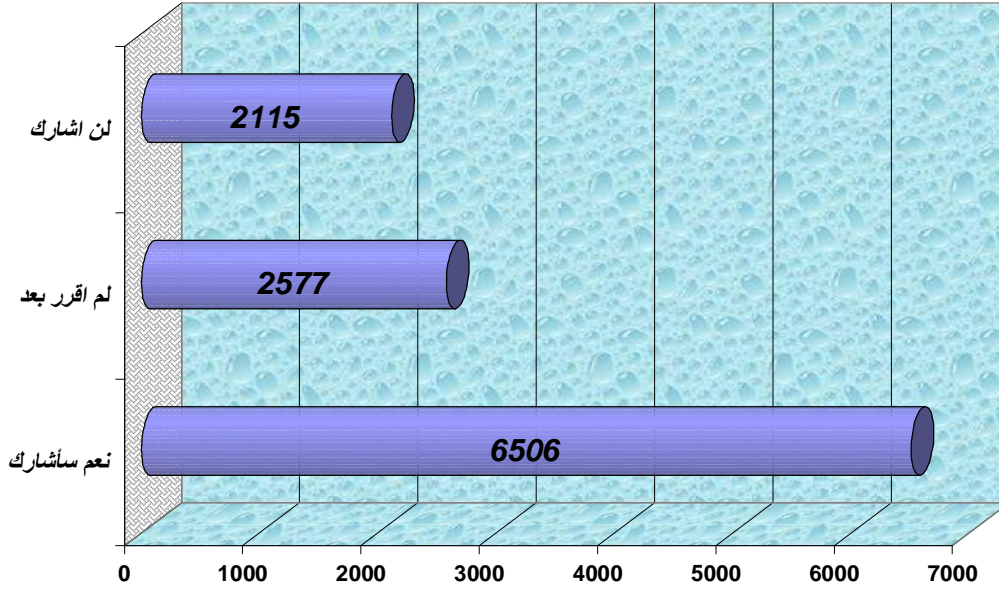
جدول وشكل (10) يبين رأي المبحوثين بمدى قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتهم



قدرة الحكومة	العدد	%
قادرة	4176	37.3
إلى حد م	4142	37
غير قادرة	2419	21.6
لم يبين	461	4.1
المجموع	11198	100%

إلى أي حد ستكون الحكومة قادرة على تلبية احتياجات هؤلاء الفقراء ، التي تطرقنا لأحتياجاتهم في الجدول السابق؟ سألناهم عن مدى قدرة الحكومة على ذلك، فكانت النسب تميل إلى الإيجابية البسيطة (37,3%)، أي أكثر من ثلث المبحوثين بقليل يرون أنها قادرة على ذلك، و(37%) منهم يرون أنها قادرة إلى حد ما، في حين كان السلبيون يشكلون النسبة الأقل (21,4%) إذ يرون أنها غير قادرة ، النسب الكبيرة تؤثر على الأمل بما يمكن ان تفعله الحكومة لهؤلاء الفقراء ، بينما النسب الصغيرة تدلل على تساؤل الأمل . كما انه يؤثر القدرة على العمل (37+ 37,3) ، في حين انها لم تفعل ذلك. وكما تبين في الجدول السابق ، يطرح السؤال نفسه: متى ستحول القدرة إلى فعل ؟ هذا هو الأمل الذي ينتظره فقراء العراق .

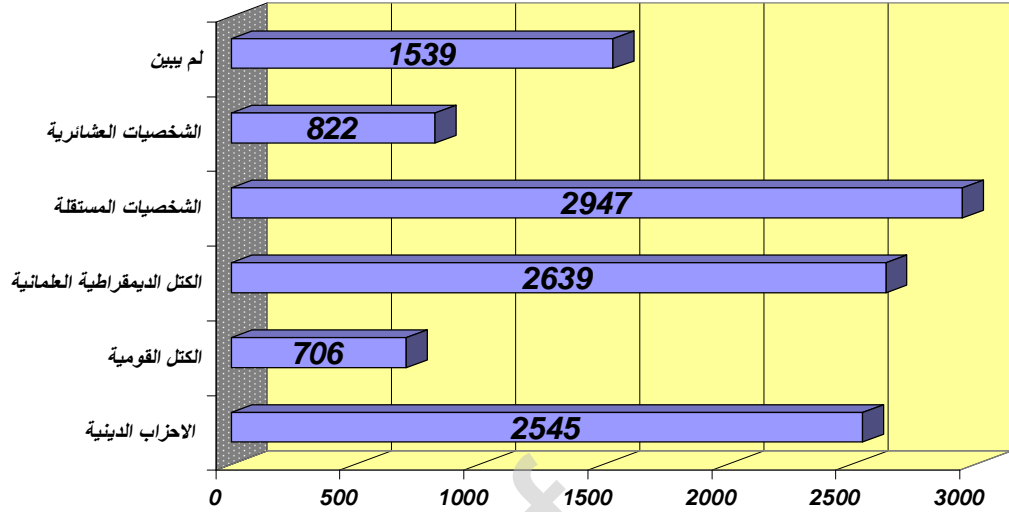
جدول وشكل (11) يبين مدى رغبة المبحوث في المشاركة بالانتخابات



النسبة	العدد	المشاركة بالانتخابات
58.1	6506	نعم سأشارك
23	2577	لم أقرر بعد
18.9	2115	لن أشارك
100%	11198	المجموع

في خضم حالة الأحتياج والفقير والأمل بالحكومة، طرحنا سؤالاً عن الرغبة بالمشاركة بالانتخابات القادمة، سواء كان بتجديد الدعم أم بالتغيير، فطلبنا منهم ان يجيبوا، وبشكل واضح عن مدى رغبتهم بالمشاركة بالانتخابات القادمة، فكانت الأكثرية البسيطة (58,1%) منهم ترغب بالمشاركة بالانتخابات، في حين تردد (23%) منهم الذين لم يقرروا بعد، ورفض المشاركة (18,9%) منهم. هذه الأرقام تعكس نوعاً من التفاؤل حول المشاركة الشعبية في الانتخابات القادمة، فالأكثرية من الفقراء (الذين يشكلون أكثرية أبناء المجتمع العراقي) ستذهب إلى الانتخابات، لكن السؤال الأهم هو: لمن ستصوت؟ لم يغيب هذا التساؤل عن بالنا فطرحناه على المبحوثين.

جدول وشكل (12) يبين من سينتخب (من الكتل او القوائم السياسية) اذا ما قرر المشاركة في الانتخابات



القائمة المختارة	العدد	%
الأحزاب الدينية	2545	22.7
الكتل القومية	706	6.3
الكتل الديمقراطية العلمانية	2639	23.7
الشخصيات المستقلة	2947	26.3
الشخصيات العشائرية	822	7.3
لم يبين	1138	12.4
المجموع	11198	100%

لنجيب على التساؤل الذي طرحناه في السابق ، وقد طرحنا أمام المبحوثين مجموعة من الخيارات التي سينتخبها (لو قرر الذهاب للانتخابات) ، ملتزمين الحياد في طرحنا للخيارات ، فلم نسمي تياراً أو حزباً أو كتلة سياسية بأسمها، بل طرحنا التوجه العام للكتل والأحزاب والتيارات ، وقمنا بتصنيفها إلى دينية وقومية وديمقراطية / علمانية ومستقلة وعشائرية ، ثم وضعناها كخيارات مختلفة أمام المبحوثين . وقد وضعنا الأحزاب الدينية في المقدمة لنعطيها كما أكبر من خيارات المبحوثين ، إذ عادة يميل الكثير من المبحوثين إلى تأشير الخيار الأول للسرعة في الأجابة، مما أعطى الأحزاب الدينية فرصة أكبر في الأختيار ، ومع ذلك كانت النتائج تميل إلى الأتجاه السلبي نحو الأحزاب والكتل الدينية، حيث تم تصنيفها بالمرتبة الثالثة، بعد الشخصيات

المستقلة والكتل الديمقراطية والعلمانية. فقد جاءت النسب (26,3%) للشخصيات المستقلة وهي بالمرتبة الأولى، حيث جاء الدعم الأكبر لعدة شخصيات من محافظة البصرة، كما سنلاحظ لاحقاً، ثم (23,7%) للكتل الديمقراطية والعلمانية وهي بالمرتبة الثانية، ثم (22,7%) للأحزاب الدينية وهي بالمرتبة الثالثة. بعدها تأتي الشخصيات العشائرية (7,3%)، وبعدها الكتل القومية (6,3%) ، في حين بقي (13,7%) منهم على الحياد من جميع الخيارات. هذه الأرقام تؤشر لنا مجموعة حقائق :

أولاً : النظرة السلبية للشارع العراقي تجاه الأحزاب الدينية التي وصلت إلى مجلس النواب والحكومة ولم تقدم شيئاً ، مؤدية إلى حالة من الأحياب وخيبة الأمل أزاءها .

ثانياً: توجه الناس نحو الشخصيات المستقلة بسبب ممارسات الأحزاب وسياسة المحاصصة التي نفروا منها، وإذا ما علمنا بوجود أكثر من 300 حزب وكتلة وتيار في العراق ، جعلت الناس في حيرة من أمرهم في الاختيار ، فقرروا رفضها جميعاً والتوجه نحو الشخصيات المستقلة ، وهذا ما أوضحه (26,3%) منهم .

ثالثاً : ان حظوظ الكتل الديمقراطية والعلمانية في ازدياد مستمر على حساب بقية التوجهات، مما يعد مؤشراً على وعي وادراك الشارع لعملية فصل الدين عن الدولة ، ويعكس ذلك حدوث تغيير في نظرة الشارع العراقي عما كان عليه في الانتخابات السابقة.

رابعاً : ان المواطن العراقي بدأ يخرج من الدوائر الضيقة التي كانت تحاصره سابقاً إلى العراق بشكل عام. فقد تراجع التأييد، وبشكل واضح ، للقوائم العشائرية والقومية والطائفية الدينية، ولم يعطها إلا حظوظاً أقل . وهو تحذير منبه لجميع الكتل السياسية في أهمية الخروج من توجهاتها الضيقة إلى رحاب المواطنة التي تمثل كل العراقيين بدون تمييز .

جدول (13) يبين العلاقة بين منطقة السكن والقائمة التي سيختارها المبحوثون

المجموع	الكتلة او الحزب المختار						المحافظة
	الشخصيات العشائرية	الشخصيات المستقلة	الكتل الديمقراطية/العلمانية	الكتل القومية	الأحزاب الدينية	لم يبين	
2729 100.0%	133 4.9%	656 24.0%	828 30.3%	106 3.9%	579 21.2%	427 15.6%	بغداد
1140 100.0%	45 3.9%	69 6.1%	388 34.0%	135 11.8%	487 42.7%	16 1.4%	صلاح الدين
900 100.0%	93 10.3%	120 13.3%	234 26.0%	56 6.2%	388 43.1%	9 1.0%	النجف
801 100.0%	391 48.8%	79 9.9%	273 34.1%	4 .5%	52 6.5%	2 .2%	الأنبار
800 100.0%	20 2.5%	128 16.0%	144 18.0%	39 4.9%	461 57.6%	8 1.0%	الديوانية
810 100.0%	41 5.1%	262 32.3%	270 33.3%	46 5.7%	149 18.4%	42 5.2%	ديالى
981 100.0%	15 1.5%	114 11.6%	111 11.3%	8 0.8%	182 18.6%	551 56.2%	بابل
237 100.0%	15 6.3%	60 25.3%	11 4.6%	115 48.5%	16 6.8%	20 8.4%	كركوك
800 100.0%	21 2.6%	55 6.9%	307 38.4%	195 24.4%	159 19.9%	63 7.9%	السليمانية
2000 100%	48 %2.4	1404 %70.2	73 %3.7	2 %0.1	72 %3.6	401 %20.1	البصرة
11198 100.0%	822 7.3%	2974 26.3%	2639 23.7%	706 6.3%	2545 22.7%	1539 13.7%	المجموع

لم نقف في بحثنا عند معرفة من سيختار من القوائم، بل ذهبنا إلى المحافظات العشر المدروسة لنعرف رأي المبحوثين في كل محافظة ، لكي نؤشر تفاصيل أكثر في هذا الموضوع ، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج، وهي:-

أ- حصلت الكتل الديمقراطية / العلمانية على أغلبية في ثلاث محافظات هي (بغداد ، ديالى ، السليمانية)، وكانوا بالمرتبة الثانية في أربع محافظات أخرى هي (صلاح الدين ، الأنبار ، النجف، الديوانية)، أي ان لهم حظواً كبيرة في هذه المحافظات السبع.

ب- حصلت الأحزاب الدينية على أغلبية في ثلاث محافظات هي (صلاح الدين ، النجف ، الديوانية)، في حين جاءوا بالمرتبة الثانية في بابل فقط ، أي أنهم حصلوا على ثلاث محافظات +1.

ج- حصل المستقلون على الدعم الأكبر لهم من محافظة (البصرة)، التي أعطتهم معظم الأصوات، وجاءوا بالمرتبة الثانية في محافظات (بغداد ، ديالى ، كركوك). فالبصرة التي اعطتهم أكثر أصواتها كانت من أكثر مناطق الصراع على السلطة فيها بسبب نفطها وموقعها، لذا فإن أهالي البصرة شعروا بخيبة أمل من جميع الأحزاب وجميع التوجهات ، فأعطوا أصواتهم للمستقلين بنسبة (2,70%)، وبالمرتبة الثانية (1,20%) رفضوا تحديد قائمة معينة، أي ان (3,90%) من أهالي البصرة لا يرغبون بالأحزاب ، وهذا مؤشر خطير بحاجة إلى دراسة لوحده.

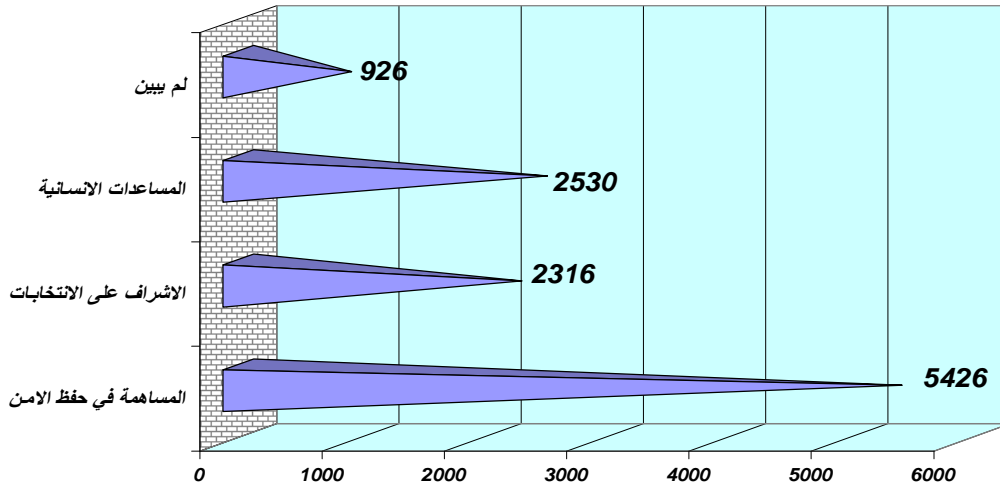
د- حصلت الكتل القومية على أكثرية أصوات أهالي كركوك ، مما يعكس شكل الصراع على كركوك بين القوميات الثلاث العرب والتركمان من جهة، والأكراد من جهة أخرى، وهو المحرك الأساس في هذا التوجه في كركوك. وهذا أيضاً بحاجة إلى دراسة أخرى ، في حين حل القوميون في المرتبة الثانية في السليمانية، وهذا أيضاً مؤشر آخر للأحزاب ذات التوجه القومي هناك، إذ كان الأختيار الأول ديمقراطي علماني، مما يعد نقلة نوعية في هذه المحافظة التي يغلب على أحزابها التوجه القومي.

هـ. الشخصيات العشائرية لم تحصل سوى على محافظة واحدة هي الأنبار التي تشكل الداعم الأكبر لها. وهذا يؤشر لنا على الدور العشائري الكبير في استقرار وأمن هذه المحافظة، التي استطاع أبناء العشائر فيها إعادة الاستقرار إليها ، بعد ان كانت أكثر المحافظات قلقاً و عنفاً، وعجزت كل القوات العسكرية في إعادة الأمن والاستقرار لها ، مما جعل أبناء المحافظة يتوجهون نحو الشخصيات العشائرية.

و. استقلت بابل عن كل التوجهات السابقة، فقد رفض (لم يبين) أكثرية ابنائها تحديد القائمة التي ينتخبونها، وهذا ما نسميه في الانتخابات (بالمحافظة المترددة)، حيث تنطبق هذه التسمية على بابل التي لم تعطى أصواتها لأي توجه كأختيار أول ، لكنها اختارت كأختيار ثان الأحزاب الدينية رغم بساطة النسبة (6,18%).

هذه هي القراءة الأولية لجغرافية الانتخابات والكتل المفضلة لدى المبحوثين ، وهي بحاجة إلى وقفات أخرى كثيرة ، ربما ستتاح لنا فرصة أخرى وبحث آخر لقراءات لاحقة لتوجهات المحافظات العراقية ، إذ اننا بحاجة إلى بحث مفصل عن هذا الموضوع لننتعرف عن قرب على الطريقة التي يفكر بها ويتجه نحوها المواطن العراقي ، وخاصة في موضوع الانتخابات.

جدول وشكل (14) يبين الدور الذي يراه المبحوث للأمم المتحدة



دور الأمم المتحدة	العدد	%
المساهمة في حفظ الأمن	5426	48.5
الاشراف على الانتخابات	2316	20.7
المساعدات الانسانية	2530	22.6
لم يبين	926	8.2
المجموع	11198	100%

بقي لدينا شيء أخير كنا نود ان نعرف آراء هؤلاء الفقراء فيه، وهو : ما الدور الذي يجب ان تلعبه الأمم المتحدة في العراق؟ وقد طرحنا أمامهم ثلاثة خيارات، جاء بالمرتبة الأولى (المساهمة في حفظ الأمن) وبنسبة (48,5%) منهم ، الأمر الذي يؤشر على ما يلي :

الأول: الدور الذي يجب ان تلعبه الأمم المتحدة ولم تمارسه في العراق في حفظ الأمن ، في حين انها مارسته في بلدان أخرى عديدة.

الثاني: ثقة العراقيين بهذه القوة الأممية، أو ربما بسبب الانزعاج الحاصل من القوات الأمريكية والحلفاء وما فعلوه في العراق ، مما جعلهم يتجهون نحو قوات الأمم المتحدة ، التي يرون ان لا مصلحة لها بالبقاء او احتلال العراق ، لأنها قوات دولية وليست لدولة واحدة.

وجاء بالمرتبة الثانية (المساعدات الانسانية) وبنسبة (22,6%) ، وهو ما تفعله الأمم المتحدة حالياً، ولكن ليس بمستوى الطموح ، ثم (جاء الاشراف على الانتخابات) بالمرتبة الثالثة وبنسبة (20,7%). ولم يبين (8,2 %) موقفهم تجاه الأمم المتحدة .

هذه التوجهات تعتبر مؤشرات هامة بالنسبة للأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ، تحتاج إلى قراءتها وتفعيل دورها في العراق على نحو أفضل .

نتائج الدراسة

بعد ان انتهينا من توصيف وجدولة وتحليل أسئلة الاستبانة ، نكون قد وصلنا إلى أهم النتائج التي خرجت منها الدراسة، حيث كانت النتائج كما يلي:-

1. ازدادت نسبة العوائل التي ترأسها أنثى بشكل كبير ، وخاصة بين الفقراء الذين كانوا يشكلون عينة الدراسة، لتصل إلى (39,9%) من الأسر التي حلت المرأة فيها بدل الرجل ، وتحملها مسؤولية إعالة الأسرة بكاملها. وكانت أسباب ذلك الترمل (وفاة الرجل) وبنسبة (65,6%) منهم ، أي ان الترمل هو السبب الأساسي لهذه الظاهرة التي انتشرت في المجتمع العراقي نتيجة العنف الطائفي والحروب السابقة.
2. الأسرة العراقية تنجب في المتوسط أكثر من أربعة أطفال وهذا يؤدي إلى زيادة سكانية كبيرة وفقر أكبر ، وهو ما تم تأشيريه في هذه الدراسة، إذ شكلت الأسر ذات عدد الأفراد (6-10) الأكثرية وبنسبة (49,3%).
3. تحصل أكثر الأسر على دخل أقل من (250,000) دينار عراقي وهو ما يعادل (210) دولار امريكي ، وبمعدل دخل سنوي (420) دولاراً للفرد الواحد وهو دون خط الفقر العالمي.
4. الغالبية العظمى من الفقراء (أفراد عينة الدراسة) لم يستلموا دعماً من المؤسسات الرسمية بنسبة (68,5%) ، ومن غير الرسمية بنسبة (49,2%) منهم ، أي هناك اهمال متعمد لهم.
5. يرغب أغلبية المهجرين بالعودة إلى مناطق سكناهم الأصلية بشرط تحقق الأمن فيها وبنسبة (87,1%) منهم.
6. توزعت احتياجات أفراد عينة البحث في ثلاثيات ثلاث. كانت الأولى تتمثل بـ (الكهرباء + الماء +المأوى / المنزل)، في حين كانت الثلاثية الثانية تتمثل بـ (الغذاء + العمل +المال الكافي)، والثالثة تتمثل بـ (المحروقات + الرعاية الصحية + مدارس للأطفال). لقد احتلت الكهرباء المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة البحث ، وجاء بالمرتبة الأخيرة مدارس الأطفال ، وتوزعت بقية الاحتياجات بينهما.
7. تأرجحت آراء عينة البحث حول مدى قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتهم، ولم نحصل على أغلبية بينهما، إلا ان الاتجاه العام لا يزال إيجابياً بهذا الصدد ، إذ

يرى (37,3%) انها قادرة في حين يرى (37%) انها قادرة إلى حد ما، ورفض قدرتها على ذلك (21,6%) منهم.

8. الأكثرية من أفراد عينة البحث ترغب بالمشاركة بالانتخابات وبنسبة (58,1%) ، في حين تردد (23%) منهم ، ورفض المشاركة (18,9%) منهم.

9. تباينت آراء أفراد عينة البحث حول تفضيلهم للقوائم في حال توجههم للانتخابات ، فقد حصلت الشخصيات المستقلة على المرتبة الأولى وبنسبة (26,3%)، ثم الكتل الديمقراطية / العلمانية وبنسبة (23,7%)، وتراجعت إلى المرتبة الثالثة الأحزاب الدينية (22,7%)، ثم الشخصيات العشائرية (7,3%)، ثم الكتل القومية (6,3%) . أما التوزيع الجغرافي لهذه الكتل والأحزاب والقوائم فقد كانت كما يلي:-

أ- فضل المبحوثون من محافظات (بغداد ، ديالى ، السليمانية) الكتل الديمقراطية كأختيار أول لهم، في حين فضلوا في محافظات (صلاح الدين ، النجف، الأنبار ، الديوانية) الكتل الديمقراطية / العلمانية كأختيار ثانٍ لهم.

ب- فضل المبحوثون من محافظات (صلاح الدين ، والنجف ، الديوانية) الأحزاب الدينية كأختيار أول لهم، في حين فضلوا في محافظة بابل الأحزاب الدينية كأختيار ثانٍ لهم.

ج- ساند المبحوثون في محافظة البصرة الشخصيات المستقلة، في حين جاءت الشخصيات المستقلة بالمرتبة الثانية في (بغداد ، ديالى ، كركوك).

د- حازت الشخصيات العشائرية على المرتبة الأولى في محافظة الأنبار فقط.

هـ- حازت الكتل القومية على ولاء المبحوثين في محافظة كركوك فقط بالمرتبة الأولى ، والسليمانية بالمرتبة الثانية.

و- رفض المبحوثون في (6) محافظات هي (بغداد ، الأنبار ، ديالى ، كركوك ، السليمانية ، البصرة) تفضيل الأحزاب الدينية لهم كأختيار أول ولا حتى كأختيار ثانٍ، إذ جاءت الأحزاب الدينية بالمرتبة الثالثة، أي ان 60% من المحافظات المدروسة قد وضعت الأحزاب الدينية بالمرتبة الثالثة، وهو مؤشر كبير على تراجع التأييد للأحزاب ذات التوجهات الدينية.

10. الدور الأكبر الذي يراه أفراد عينة البحث للأمم المتحدة هو في المساهمة بحفظ الأمن ، ثم المساعدات الانسانية ، ثم الاشراف على الانتخابات.